المواءمة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان: تحدٍّ حقيقي للحوكمة التنموية الإفريقية

Harmonization of the Triad of Poverty, Development and Human Rights: A Real Challenge for African Development Governance

علي معزوز[1*]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، الجزائر، a.mazouz@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/18 تاريخ القبول: 2021/10/25 تاريخ النشر: 2021/11/09

ملخص:

تعاني أغلب الدول الإفريقية من الفقر، وفي الكثير من الأحيان من الفقر المدقع، ويؤثر ذلك بشكل مباشر على الإنسان الإفريقي، وعلى المجتمعات الإفريقية، ويمتد تأثيره إلى المجتمع الدولي.

وإذا كانت التنمية هي الوسيلة الأساسية للقضاء على الفقر والتخلف، فإن العملية التنموية في إفريقيا، وحتى تكون ناجعة، يجب أن تستهدف الإنسان الإفريقي، وأن تتم بواسطته ولأجله.

وعلى الدول الإفريقية أن تبتعد عن تلك المسارات التنموية المضلّلة، المبنية على التّضحية بحقوق الإنسان بذريعة تحقيق التنمية. وعليها أن تدرك كذلك أن الإنسان هو محور العملية التنموية الفعلية الشاملة والرشيدة. وأن أي عملية تنموية لا تحترم حقوق الإنسان بشكل اللازم سيكون مآلها الفشل.

لذلك فإن المواءمة ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، وإن كانت تشكل تحديا حقيقيا لحوكمة التنمية في إفريقيا، إلا أنها ممكنة بل مطلوبة ولازمة. وتتحقق بضرورة تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، من أجل تحقيق حوكمة تنموية إفريقية مستدامة، للإنسان الإفريقي وبالإنسان الإفريقي.

كلمات مفتاحية: الفقر؛ التنمية؛ حقوق الإنسان؛ حوكمة تنموية إفريقية؛ المواءمة.

* **المؤلف المرسل**

Abstract:

Most African countries suffer from poverty, and in many cases extreme poverty. This position affects directly African people and African societies too, until international community.

And if development process is the basic means to eradicate poverty and underdevelopment, and in order to be effective. It must be geared towards the African human being, and should be done by him and for him.

African countries should get away from these misleading developmental paths, which are based on scarifying human rights allegedly for achieving development. It should also realize that the human being is the axis of the inclusive, effective and rational development process. And that any development process that does not properly respect human rights, will be doomed to failure.

Therefore, harmonizing poverty, development and human rights, even when they formed a real challenge to the governance of development in Africa, is not only possible but it is required and needed. And would be achieved by the necessity of adopting an African development approach based on governance and respect for human rights, in order to achieve sustainable African development governance for the African and the African human being.

Keywords: poverty; development; human rights; African developmental governance; harmonization.

مقدمة:

يُعدّ الفقر أحد المعوقات الأساسية التي تعاني منها الدول النامية، خاصة الإفريقية منها، حيث يقتل الفقر في إفريقيا أكثر مما تقتله الأسلحة، بل إن ما يقتله يفوق بكثير ما خلفته جرائم إبادة جماعية كالتي حدثت في روندا مثلا.

ويؤثر الفقر والتخلف بشكل مباشر على الإنسان، كما يؤثر على المجتمعات الوطنية، ويمتد تأثيره إلى المجتمع الدولي، فيصبح عاملا مهددا للأمن والسلم الدوليين الإقليمي والعالمي.

ولا سبيل للقضاء على الفقر والتخلف إلا عن طريق التنمية، باعتبارها الوسيلة الأنجع لذلك، وفي تلازم واضح ما بين الأمرين، لا تتحقق التنمية إلا بمحاربة الجوع والفقر والتخلف، وهو الهدف الأساسي الذي تسعى التنمية إلى تحقيقه؛ لأن الحق في التحرر من الجوع يشمل الحد الأدنى للتنمية.

ورغم نبل ومحورية هذا الهدف الذي تسعى التنمية إلى تحقيقه، إلا أن ذلك لا يجب أن يتم على حساب الإنسان نفسه، وحقوقه الأساسية، فالإنسان هو محور التنمية، وفاعلها الأساس، ولا يجب على السّلط الحاكمة التذرع بالتنمية من أجل تبرير انتهاك حقوق الإنسان.

حدث ويحدث ذلك فعلا في إفريقيا، حيث تنتهج بعض الدول الإفريقية مسارا تنمويا مغلوطا، مبني على التضحية بحقوق الإنسان والديمقراطية بجعل كل منهما ذريعة لتحقيق التنمية، فتُسقِط حقوق المواطن، وتهمّش دوره، في انتظار تحقيق التنمية المنشودة. دون إدراك من هذه الأنظمة إلى أن المرتكز المحوري لأي عملية تنموية فعلية، شاملة، حكيمة ورشيدة لا يتحقق إلا بدور فعال وتشاركي للقاعدة المجتمعية العريضة، انطلاقا من تمتعها بحقوقها الأساسية واستثمار قدراتها وإطلاق طاقاتها، وجعلها تشعر بالانتماء، وكل ذلك من مقتضيات الحوكمة التنموية الصحيحة.

فالمساواة وعدم التمييز والمشاركة والشفافية والمساءلة والتعليم والصحة...، كلها من حقوق الإنسان، وهي في نفس الوقت من مقتضيات الحوكمة، ومؤشرات لها؛ لذلك؛ فانتهاكها سوف لن يؤدي إلا إلى مزيد من التخلف والفقر والصراع والحروب؛ انطلاقا من كل ذلك؛ أصبح ضروريا جدّا تبني نهجا تنمويا حكيما يوائم بين كل هذه المقتضيات.

وإذا كان التلازم في افريقيا حتمي ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، فإن المواءمة بينها أيضا أمر ممكن ولازم لتحقيق حوكمة تنموية افريقية مستدامة، هدفها الإنسان الإفريقي ووسيلتها الإنسان الإفريقي.

ضمن هذه المقاربة التنموية التوفيقية، نسعى من خلال هذا المقال لمعالجة إشكالية المواءمة والموازنة مابين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، وهي في الأصل غير متناقضة، ولكنها في الممارسة تعاني من توظيف ذرائعي خاطئ من قبل الأنظمة الحاكمة؛ لتبرير إما فشلها في إطلاق مسارات تنموية حقيقية لفائدة شعوبها، أو لتبرير انتهاكها المستمر لحقوق شعوبها تحت ذريعة التنمية.

وذلك وفق نقطتين أساسيتين سيتم تطوريهما مع تحرير المقال، تتعلق الأولى: بجدلية العلاقة ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان في المقاربة التنموية الإفريقية، وأما النقطة الثانية فتتمحور في: كيفية وضرورة تجاوز هذه الجدلية والمواءمة والموازنة بين مختلف هذه العناصر الداخلة في العملية التنموية، لتحقيق حوكمة تنموية افريقية رشيدة تحارب الفقر وتستهدف التنمية، وتجعل الإنسان محورها، ولا تضحي بحقوقه.

المبحث الأول: جدلية العلاقة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان في المقاربة التنموية الإفريقية.

تصطدم أغلب البرامج التنموية في إفريقيا بواقع التلازم المطلق ما بين الفقر والتنمية وحقوق الإنسان، والتي تبدو للوهلة الأولى وكأنها مضامين متناقضة، فإذا أصبح الفقر في إفريقيا واقعا مميزا للقارة، بل الفقر المدقع ينال من عدد معتبر من سكان إفريقيا (**المطلب الأول**)؛ فإن التنمية في إفريقيا هي ضرورة قصوى للقضاء على هذا الفقر وضمان –على الأقل– الحد الأدنى للعيش الكريم، وقد جعلت المقاربة الإفريقية التنمية حقا من حقوق الإنسان الإفريقي، وحق للشعوب الإفريقية كذلك، وركّزت عليه إلى درجة التضحية أحيانا بباقي حقوق الإنسان(**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: الفقر في إفريقيا: من الفقر إلى الفقر المدقع

أمام صعوبة إعطاء مفهوم جامع مانع وشامل للفقر –خاصة من الناحية القانونية– يمكن القول أن الفقر يرتبط بالحق في الحياة، إذا كان فقرا شديدا مدقعا، أو يرتبط بالحق في العيش الكريم في مستوى أقل شدّة من النوع الأول.

وبالرغم من تعدد محاولات التعريف[1]، يبقى الفقر أحد المشاكل العالمية الذي تعاني منها الدول النامية، والإفريقية على وجه الخصوص، لكن لا يقتصر عليها، إنما تعاني منه الدول المتقدمة أيضا، حيث اتسعت فيها الفجوة والهوة بين الفقراء والأغنياء[1].

(1)– عرّف تقرير التنمية البشرية لعام 1997 الفقر من منظور التنمية البشرية بأنه: "الحرمان من الخيارات الأساسية والفرص اللازمة للتنمية البشرية، مشيرا إلى الحرمان الإنساني الذي تعاني منه دول الجنوب". في تفاصيل ذلك انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، على الموقع:/www. un. org/ar/esa/hdr؛ في محاولات تعريف الفقر وتعداد أنواعه انظر: محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2012. ص8–10.

وإن اختلفت التعاريف، باختلاف مقاربات تناولها، إلا أنها تجتمع في مفهوم الحرمان في النهاية، فالفقر حالة من الحرمان ترتبط غالبا بالمستوى الاقتصادي للأفراد والأسر، ومدى قدرتهم على إشباع الحد الأدنى من حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والصحة والتعليم[2].

ومع ذلك، فالفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث تشمل مظاهره الجوع وسوء التغذية وانحصار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات[3]. كل ذلك يجعل من الفقر متعدد الأبعاد.

يدخل في قياس الفقر المتعدد الأبعاد إلى جانب فقر الدخل أبعاد أخرى عديدة تتفرع عن ثلاث أساسية هي مستوى المعيشة والصحة والتعليم، ويصل في أبعاده إلى عدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان خاصة الحقوق المدنية والسياسية، وإفقار البيئة وانعدام الكرامة والحرية ...[4].

=

(1)- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومضمون حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، ص11. منشور على الموقع الإلكتروني:www. policemc. gov. bh، تجدر الإشارة هنا أن الدول الغنية المتقدمة تعاني من تفاوت حاد داخل كل منها بين فئات غنية وأخرى فقيرة، وقد أبرز هذه الحقيقة تقرير التنمية البشرية لعام 1993 مؤكدا أنه: " في كل بلد تقريبا هناك فئة أو أكثر من الفئات العرقية مستوى تنميتها البشرية أقل بكثير من المستوى الوطني، وضرب التقرير لذلك مثال الأمريكيين السود، حيث جاء في ذات التقرير أنه إذا قُسِّمت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدين، يكون ترتيب بلد البيض هو الأول في العالم فيما يخص التنمية البشرية، ويكون ترتيب بلد السود هو الحادي والثالثين، في تفاصيل ذلك انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، على الموقع: /www. un. org/ar/esa/hdr.

(2) – طلعت حسني اسماعيل، الفقر والتعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية(مجلة كلية التربية)، الزقازيق، العدد85، الجزء الثاني، اكتوبر 2014، ص257. مشاراليه لدى: عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، تحليل ولقع الفقر والتنمية البشرية في الدول العربية– دراسة حالة مجموعة من الدول العر بية– مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد1(2019)، ص154-155. في تعريف الفقر انظر أيضا: انظر أيضا: عزوز أحمد، ضيف احمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها،معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة12، العدد 22 جوان 2017، ص325-326.

(3)- الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، على الموقع: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/poverty/index.html تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

(4) – الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

وللفقر أنواع عدة فقد يكون مطلقا أو نسبيا، ثابتا أو مؤقتا، أما الفقر المدقع فهو حالة من حالات الفقر لا يستطيع الإنسان عندها الحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية الدنيا، والمقدّرة حسب منظمة الصحة العالمية ب1800 سعرة حرارية في اليوم للشخص الواحد. وقد حدّدت الأمم المتحدة والبنك الدولي خط حد الفقر المدقع ب1.9 دولار في اليوم[1].

يعيش حاليا مابين 8% إلى 10% من سكان العالم وأسرهم على أقل من 1.9 دولار يوميا، ما يربو أو يزيد عن 780 مليون نسمة،**11** % منهم يعيشون في فقر مدقع، ويكافحون من أجل تلبية أدنى الاحتياجات الأساسية، كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. حيث تنتمي الغالبية العظمى منهم إلى منطقتي: جنوب آسيا وإفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى)، إذ لا يزال 42% من سكان إفريقيا –جنوب الصحراء الكبرى– يعيشون تحت خط الفقر، وغالبا ما توجد معدلات الفقر العالية في البلدان الصغيرة والهشة وتلك التي تعاني من النزاعات[2].

ومن بين 736 مليون شخص من الفقراء فقرا مدقعا حول العالم عام 2015 نصفهم تقريبا يعيشون في 5 بلدان 3 منهم إفريقية(نيجيريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا)، ومن آسيا (الهند وبنغلادش)، وتشير التقارير إلى أن الفقر المدقع في الهند وبنغلادش سيقترب من الصفر بحلول عام 2030 بينما يبقى مرتفعا إلى حد بعيد في الدول الإفريقية الثلاث.

(1) – عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، مرجع سابق، ص156.

(2) – الامم المتحدة، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، حقائق وارقام على الفقر، على الموقع الالكتروني، https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty تاريخ الاطلاع 2021/1/8

يبدو إذن أن الفقر في إفريقيا، والذي انزلق في العديد من الدول إلى فقر مدقع، من أكبر التحديات الراهنة للتنمية في إفريقيا، يعبّر عن ذلك وزير خارجية كينيا بالقول أن "التحدي الذي يحط من كرامة شعبنا هو الفقر"[1].

ويؤدي البعد السياسي والأمني دورا محوريا في تفشي الفقر في إفريقيا، من جرّاء السياسات المنتهجة من قبل الأنظمة الحاكمة، وغياب حوكمة تنموية حقيقية، وفساد بعض الأنظمة، وتركيز الثروة في فئة قليلة حاكمة ومسيطرة على القرار في الدولة، ومتحالفة من هذه الأنظمة التسلطية، وحرمان باقي المجموعة الوطنية، أما البعد الأمني الذي يزيد من حدة المشكل فيظهر جليا من انتشار الحروب في إفريقيا، وكثرة النزاعات المسلحة فيها وعدم الاستقرار.

وقد أكد التقرير التنمية البشرية لعام 1991 بلغة صريحة وغير معتادة، على أن نقص الإرادة السياسية وليس نقص المال هو غالبا السبب الحقيقي في معاناة البشر في الدول النامية، حيث معظم الإنفاق يتم بطريقة غير فعالة لأغراض خاطئة، ويعتبر فشل أصحاب المراكز السياسية العقبة الأساسية أمام التنمية في العديد من الدول النامية[2].

المطلب الثاني: أولوية التنمية في إفريقيا

تُعد التنمية في إفريقيا الوسيلة الأنجع للقضاء على الفقر والتخلف، وتوفير الحد الأدنى من المعيشة، والقضاء على الظروف اللاإنسانية السائدة في العديد من الدول الإفريقية، وسد الحاجات المادية الأولية لكل إنسان إفريقي، من غذاء وملبس، ومسكن، والتي كرسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عندما نصّا على أنه لكل إنسان الحق في مستوى لائق من

(1)- في الإشارة لتصريح وزير خارجية كينيا، انظر: أونيا أنيادايك (O. ANYADIKE)، تباطؤ دول الجنوب في التنمية، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص204.

(2) – الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

العيش وأكدها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب عندما أكد على التنمية واعتبرها حقا أساسيا من حقوق الإنسان الإفريقي والشعوب الإفريقية[1]..

حيث تسعى التنمية في إفريقيا ومن خلال تحقيق حقوق الإنسان الإفريقي المتمثلة خاصة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى إشباع الحاجيات المادية الأساسية للإنسان الإفريقي، كالغذاء وهو أدنى هذه الحاجيات.

للتنمية بشكل عام والتنمية في إفريقيا بشكل خاص بُعدين: بُعد داخلي وبُعد دولي، يكمن البُعد الداخلي في الجهود التي على الدول بصفة عامة والدول الإفريقية على وجه الخصوص بذلها في المجال الاقتصادي والتنموي للرفع من مستواها المعيشي وتحقيق العدالة الاجتماعية، حتى تتمكن من القضاء على عوامل عدم الاستقرار، كونها تعاني أكثر من غيرها من الفقر. أما البُعد الدولي فيتمثل في ضرورة اعتبار المجتمع الدولي التنمية في إفريقيا عاملا مؤثرا تأثيرا مباشرا على السلم والأمن الدوليين، لذلك يجب عليها عدم ادّخار أي جهد في هذا المجال[2].

يقول محمد بجاوي في هذا الصدد، أنه:" لعل ما يؤكد مرة أخرى أن التخلف، بمعنى انعدام التنمية، عامل مغذي للأزمات والحروب، هو كون مسرح هذه الحروب هو المناطق الجغرافية من خريطة العالم التي تعاني من الفقر والتخلف، وأخص بالذكر دول العالم الثالث، التي تعاني من عدم الاستقرار المستمر على عكس دول الشمال التي تنعم في السلم والاستقرار، وإن كان ذلك بصفة نسبية[3].

(1)- المادة: 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948؛ المادة:11من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966؛ المادة:22 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام1981؛ إعلان الحق في التنمية لعام 1986.

(2)- عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص161. هناك كذلك وضمن البعدين الداخلي والدولي أبعاد موضوعية عديدة للتنمية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية وأخلاقية وسياسية. في أبعاد التنمية المتعددة وبتفصيل أكبر، انظر: زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو2013، ص 38-44.

(3)- في الإشارة لقول محمد بجاوي، انظر: بوشراب محمد أرزقي، المرجع السابق، ص37.

ستكون الدولة، في إطار البُعد الداخلي للحق في التنمية، أول مدين للشعب، الذي يمكن أن يُثير ضدّها حقه في التنمية، إذا لم تسهر على تحقيقه في سياستها الداخلية وفي علاقاتها بالخارج، وقد يصل الأمر إلى حد الطعن في مشروعيتها على أساس إيديولوجية التنمية[1].

أما البعد الدولي فيظهر من خلال التزام يقع على عاتق الدول الغنية، بتنمية الدول الفقيرة، وهو ما يحقق الأمن والسلم الدوليين، وستتفادى دول الشمال المتقدم أن تصدر لها مشاكل دول الجنوب المتخلف عن طريق الهجرة، شرعية كانت أو غير شرعية، أو بأية وسيلة أخرى.

فالحوكمة العالمية للمجتمع الدولي تقتضي القضاء على مشاكل التنمية في منبعها، حتى لا تُصدّر إلى دول الشمال، التي كانت يوما سببا في شقاء دول الجنوب، بشتى أنواع الاستعمار والقهر واستغلال الثروات.

إن المساعدات المشروطة أو المرتبطة من الدول الغنية للدول الإفريقية الفقيرة لا يمكن أن تحقق هذه الحوكمة التنموية العالمية العادلة.

فالمانحون هم الملتقون في المقام الأول؛ لأن ثلثي المساعدات العالمية للدول الفقيرة من قبل الدول الغنية تعود بشكل غير مباشر فوائدها لذات الدول المانحة، في شكل أجهزة وخبراء واستثمارات، وفي شكل فوائد قروض وتقرن مساعداتها بشروط إملائية تفضيلية[2].

(1)-عبد العزيز النويضي، "حقوق مختلف عليها"،الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، تأملات فكرية، نصوص أساسية، الجزء الثاني، إشراف: هيثم مناع، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2003، ص66.

(2) - (Erskine Childers)، تناقضات في المساعدات المقدمة إلى العالم الثالث، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص212. حيث مقاله بالقول:" تدعي الدول الغنية بأنها تهتم بالدول الفقيرة لكن الحل هو التجارة، إلا أن التجارة التي تسيطر عليها الدول الغنية بنسبة 80% تتحكم فيها الدول الفقيرة بنسبة 18% فقط وهذا في رأي أما غشاوة أو خداع".انظر في ذلك:

(Erskine Childers) المرجع نفسه، ص2013.

من بين الاشتراطات التي تتحجج بها الدول الغنية المانحة حين مساعدة الدول الإفريقية الفقيرة المتلقية هو ربط هذه المساعدات الخاصة بالتنمية بمدى تمتع الأفراد في هذه الدول بحقوق الإنسان خاصة المدنية والسياسية منها.

ويبدو أن الدول الإفريقية هي التي تمنح الدول الغنية هذه الفرصة لاشتراط ضرورة التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، حين تربط التنمية بحقوق الإنسان وتبرر لنفسها انتهاك حقوق مواطنيها بحجة تحقيق التنمية. وفي الأصل المقاربتان لا تقبلان التبادل.

وفي هذا يقول الزعيم الإفريقي والعالمي" نيلسون مانديلا":" إن التغلب على الفقر ليس عملا خيريا، إنه إعمال العدل، وهو حماية حقوق الإنسان الأساسية، فلكل واحد أينما كان الحق في أن يعيش عيشة كريمة بمنأى عن كل خوف واضطهاد وبمأمن عن الجوع والعطش متمتعا بحرية التعبير عن نفسه والتجمع مع غيره حسب رغبته[1]".

هناك إذن عدة أسباب تجعل التعاون الدولي ضروريا لإعمال التنمية، فإذا كانت التنمية عملية تقودها الدولة فهي تتأثر لا محالة بالسياسيات الدولية، ولا يمكن إذن فصلها عن السياق العام الذي تحدث فيه، فبعدها العالمي وما يترتب عنها من مشاكل عالمية تجعلها تتطلب استجابة عالمية حكيمة مسؤولة ورشيدة[2].

المبحث الثاني: ضرورة المواءمة بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا لضمان حوكمة تنموية إفريقية رشيدة.

(1) – في الإشارة إلى قول نيلسون مانديلا: انظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع: www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/12.

(2) – الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك وجنيف2012، ص13.

إن التنمية وإن كانت أولوية بالنسبة للدول الإفريقية للقضاء على الفقر والتخلف ومن أجل النهوض والتقدم، إلا أنها يجب تنتهج نهجا أساسه الحوكمة الرشيدة، لا يقبل المبادلة مع الديمقراطية وحقوق الإنسان (**المطلب الأول**).

من أجل تحقيق ذلك على التنمية في إفريقيا أن تتبنى المفهوم الشامل للتنمية باعتبارها عملية متكاملة تتضمن التنمية الاقتصادية–المفهوم الأبرز فيها– ولا تقتصر عليها، حيث يجب أن تدور حول الإنسان الإفريقي والشعوب الإفريقية، تتم بهم ومن أجلهم، أي أن الإنسان الإفريقي يجب أن يكون وسيلتها وغايتها في نفس الوقت، وهو ما أصطلح على تسميته بالتنمية البشرية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: ضرورة تبني نهج تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان

تعدّ الحوكمة العالمية الرشيدة في عصر العولمة، أمرا ضروريا لصياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية الوطنية والدولية، بطريقة تحترم جميع حقوق الإنسان، وتعززها، وتحميها، وتستهدف التحسين المستمر لرفاهية الإنسان، فالحوكمة ومن خلال عناصرها الأساسية، المتمثلة في الشفافية، والمسؤولية، والمساءلة، والمشاركة، وعدم التمييز، والقدرة على الاستجابة، ضرورية لضمان حق جميع الأفراد والشعوب دون تمييز، في المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، وضمان التمتع التام بهذه التنمية، في ظل الاحترام الكامل لجميع حقوق الإنسان، وهو ما أكده إعلان الحق في التنمية في المادة الأولى منه[1]، وأكدّه كذلك إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[2]، الذي يتضمن التزام الدول بالنهوض بالاثنين معا (التنمية وحقوق الإنسان)، كما تضمنته أيضا خطة الأمم المتحد للتنمية المستدامة[1] لعام 2030[2].

(1) – جاء في نص المادة الأولى فقرة 1 من إعلان الحق في التنمية ما يلي:" الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية والتمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما.

(2) – جاء في إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية ما يلي: ثالثا: التنمية والقضاء على الفقر:11– "لن ندخر اي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان... من ظروف الفقر المدقع والمهينة واللاانسانية... ونحن ملتزمون بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان...."؛ 13– ان النجاح في تحقيق هذه الأمور يعتمد على جملة أمور وعلى توافر الحكم الرشيد في كل بلد... وعلى شفافية في =

تعرف العلاقة ما بين الحكم الراشد والتنمية تحولا كبيرا في دور الدولة، من فاعل رئيس وربما أوحد في صنع السياسات العامة للتنمية إلى شريك، وأحيانا على قدم المساواة مع فواعل وأطراف أخرى قد تفوقه تأثيرا، وكل ذلك في إطار نوع من الحكم القائم على المشاركة والتفاعل ما بين القطاع العام والخاص وكذا المجتمع المدني، فالحكم الراشد نشأ بالأساس من المؤسسات الدولية المانحة، وخاصة البنك الدولي واقترن بالحديث عن دور جديد للدولة، ومعبرا عن رؤية ليبرالية جديدة لدور الدولة في العملية التنموية[3].

صاحب ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد في إفريقيا جدل كبير ما بين الحكم الراشد والتنمية في القارة، خاصة وأن التنمية في القارة تتأثر بشكل كبير بالأبعاد السياسية، وقد زادت حدة الجدل بعد الإعلان عن مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد).

=

النظم المالية...."؛ خامسا: حقوق الإنسان، الديمقراطية والحكم الرشيد:25- العمل بصورة جماعية لجعل العمليات السياسية اكثر شمولا مما يسمح بمشاركة جميع المواطنين فيها بصورة حقيقية في مجتمعاتنا كافة؛ سابعا: تلبية الحاجيات الخاصة بافريقيا: 27- سندعم تدعيم الديمقراطية في إفريقيا ونساعد الأفارقة في نضالهم من اجل السلام الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وبذبك ندمج إفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي؛ – اتخاذ تدابير خاصة لمواجهة تحديات القضاء على الفقر والتنمية المستدامة في إفريقيا بما في ذلك إلغاء الديون،و تحسين الوصول إلى الأسواق وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأيضا نقل التكنولوجيا. في تفاصيل كل ذلك: انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، 13 سبتمبر 2000، إعلان بشان الألفية، وثيقة : A/RES/ 2/55/، ص5 و9 و10.

(1) – حيث الهدف الأول لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هو القضاء على الفقر بجميع أشكاله والفقر المدقع في كل مكان بحلول عام 2030 . انظر: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، 25 سبتمبر 2015 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وثيقة : A/RES/70/1 ص19.

(2) – الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك وجنيف2012، ص13.المرجع السابق، ص13-14.

(3) -GORAN Hayden, governance and the reconstitution of political order London: lynne runner publishers,1999 pp.180-182.

مشار إليه لدى: عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص334.

أسست مبادرة النيباد لنهج تنموي إفريقي قائم على مجموعة من العناصر لا غنى عنا لتحقيق تنمية حقيقة ومستدامة في القارة، فالسلم والأمن الإفريقيين والديمقراطية والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان هي مفاتيح التنمية الإفريقية[1].

كان يمكن لمبادرة "النيباد" في إفريقيا أن تجد الحلول المناسبة لأكبر معوق في وجه حوكمة التنمية في إفريقيا، وهو المتعلق بسياسات الحكم في القارة الإفريقية، وقد كان منذ البدء واضحا أن نجاح المبادرة مرهون أساسا بالتزام الحكومات الإفريقية بالحكم الراشد والحوكمة والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة، والتزام دول الشمال المتقدم بمساعدة إفريقيا دون اشتراطات من جهة أخرى[2].

ويبدو أن لا الالتزام الأول تم الوفاء به من قبل الحكومات الإفريقية، التي انتهجت سياسيات تنموية فاشلة وأقصت شعوبها من مسارات التنمية وانتهكت حقوق الإنسان الإفريقي وحقوق الشعوب الإفريقية بذريعة تحقيق التنمية، ولا الالتزام الثاني تم تجسيده على الأرض من قبل الدول المتقدمة، التي كانت مكشوفة أحيانا في دعمها لأنظمة حكم تسلطية وفاشلة، المهم أنها تحقق مصالحها ولو على حساب شعوبها.

وكانت الأمم المتحدة قد دعت من خلال "مبادئ تفاهم الأمم المتحدة المشترك" و" نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان" إلى ضرورة إدماج حقوق الإنسان في برامج وسياسات التنمية، وفي نفس الوقت إحقاق حقوق الإنسان عن طريق هذه البرامج الإنمائية، ومن المسائل المركز عليها في إطار الأمم

- (1) قريبا من هذا المعنى:

- Martin OUKOUDA, le NEPAD, un nouvel espoir pour l'Afrique,in,le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique,p.21.

مشار إليه لدى: أحمد بطاطاش، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية لإفريقيا (النيباد): تحقيق التنمية أم تكريس التبعية؟ المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بجاية 2017، ص 134-135.

(2) – قريبا من هذا المعنى، انظر: عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي، المرجع السابق، ص344.

المتحدة التي يحيل إليها تفاهم الأمم المتحدة المشترك هي المساواة وعدم التمييز،المشاركة والإدماج، والمساءلة وسيادة القانون.

فالمساواة وعدم التمييز، تعني استفادة الجميع وعلى قدم المساواة من برامج التنمية، لاسيما الصحة والتعليم والعمل، وليس فقط أولئك اللذين يسهل الوصول إليهم، أو أولئك الذين لهم نفوذ أكبر، بل يجب إبلاء عناية على سبيل الأولوية للفئات الأكثر حرمانا[1].

أما المشاركة والإدماج فتعني المشاركة الفعلية والحرة والهادفة في التنمية بشتى أنواعها والاستفادة منها كذلك، وذلك عن طريق ضمان فعلي للمشاركة في كل مراحل صنع القرارات التي تعنيهم وتؤثر عليهم، وضمان الوصول إلى المعلومات وحريةٌ قامة الجمعيات[2].

وتعني المساءلة وسيادة القانون أن الدولة بكل مؤسساتها المكلفة بالواجبات اتجاه الأفراد، لا يقع على عاتقها التزام معنوي أو سياسي فحسب، بل إن عليها التزاما قانونيا، وذلك بتمكين الأفراد المستهدفين من كل القدرات التي تسمح لهم بالمطالبة بحقوقهم والمطالبة في المقابل بتوفير القدرات للمؤسسات المكلفة بالواجبات اتجاه الأفراد من أجل تسهيل عملية الوفاء بهذه الحقوق[3].

يجب إذن توجيه المقاربة التنموية في إفريقيا إلى ضرورة تبني نهجا تنمويا إفريقيا محضا، يراعي الخصوصية الإفريقية، وينطلق من الواقع الإفريقي، ويعتمد على الإمكانيات الإفريقية، ولا يرهن كل العملية التنموية الإفريقية بمساعدات دول الشمال فدائما ما تكون هذه المساعدات مشروطة ومصلحية ومسيسة، ظاهرها التعاون وباطنها الاستغلال.

ويجب على هذا النهج التنموي الإفريقي أن يحترم كل حقوق الإنسان لكل الأفارقة في مواجهة كل الدول الإفريقية.

---

(1) – يبدو أن مفهوم مناطق الظل الذي تتبناه الدولة الجزائرية يستقيم وهذه المقاربة ويستقى أساسه منها.

(2) – الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع:www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/20.

(3) – المرجع نفسه.

المطلب الثاني: حوكمة تنموية افريقية مستدامة، للإنسان الإفريقي وبالإنسان الإفريقي

أصبح الإنسان مع تطور مفهوم التنمية غاية التنمية ومحورها ومشارك نشط فيها ومستفيد منها[1]، فقد ظهرت عوامل أخرى بدأ التركيز عليها في التنمية مثل طول العمر، المعرفة والعيش الكريم[2].

فالتنمية في محصلتها هي عملية مركبة وشاملة، وأصلها تنمية الإنسان في جميع المجالات، ولا تقتصر على التنمية الاقتصادية فقط، إنما تتعداه إلى جوانب أخرى تهم الإنسان في مجمل مناحي حياته، فأضحت التنمية إنسانية أو بشرية بعدما كانت اقتصادية خالصة.

تمّ تبنّي مفهوم التنمية الإنسانية في إطار الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية[3]، حيث عرّفها تقرير التنمية البشرية لعام 1992 بأنها: " مسار يسمح بتوسيع مجالات الاختيارات الممنوحة للأفراد كالتدريس، العلاج، تنمية المداخيل، منح فرص عمل، وتشمل التنمية البشرية جميع أنواع الاختيارات الإنسانية، منها العيش في جوّ من السلم والتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية[4].

(1)- جاء في المادة الثانية من إعلان الحق في التنمية لعام 1986 ما يلي: " الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك النشط في الحق في التنمية والمستفيد منه".

(2) – جاء في ديباجة إعلان الحق في التنمية ما يؤكد حقيقة أن الإنسان هو وسيلة وغاية الحق في التنمية حيث ورد فيها بأن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها

(3) – بدأ هذا البرنامج عام 1990 في صياغة تقارير سنوية حول التنمية البشرية، وعالجت هذه التقارير موضوعات عدة، منها مفهوم التنمية البشرية وتمويلها وأبعادها وقياسها والمشاركة الشعبية والأبعاد الجديدة للأمن البشري، في حين تناول التقرير الأخير لعام 2013 نهضة الجنوب وجاء بعنوان: نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، حيث يؤكد هذا التقرير على أن التحول الذي حققه عدد كبير من الدول النامية بحيث أصبح لديها اقتصادات قوية ونفوذ سياسي متزايد، هو تحول يحدث آثار بالغة على التقدم في التنمية البشرية، ويقترح التقرير أربع مجالات للاستمرار بزخم التقدم الإنمائي، وهي المساواة بين الجنسين، وإعلاء صوت المواطنين ومنهم الشباب، مواجهة الضغوط البيئية ومعالجة التغيرات الديمغرافية. للمزيد حول تقارير التنمية البشرية راجع: جميع هذه التقارير، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/.

(4) – تقرير التنمية البشرية لعام 1992، على الموقع:www. un. org/ar/esa/hdr/

وفي تقرير التنمية البشرية لعام 2013 تم التأكيد والتركيز مجددا على أنسنة التنمية، عندما يتكلم عن إعلاء صوت المواطنين وتمكينهم من المشاركة وخاصة الشباب[1].

كما ينص هذا التقرير على مفهوم آخر قريب الصلة من مفهوم التنمية البشرية، ألا وهو مفهوم الأمن البشري، أو الإنساني، ومفاده كما عرّفه تقرير التنمية البشرية لسنة 1994، هو ضرورة أن يتحول مفهوم الأمن من التركيز على الحماية العسكرية لحدود الدولة إلى الحد من عدم الأمان في الحياة اليومية للناس، وفي كل مجتمع تؤدي مجموعة من الأخطار إلى تقويض الأمن البشري، وتشمل الجوع والمرض والجريمة والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان والتحديات البيئية[2].

فالأمن الإنساني أو البشري تطور بتطور التنمية الإنسانية أو البشرية[3]، وهو نقطة تحول حقيقية في مفهوم الأمن بصفة عامة، وذلك من خلال الانتقال من أمن الدولة والحدود والأرض، إلى أمن من يعيشون داخل الدولة وفي إطار حدودها وعلى أرضها، أي الأفراد،خاصة بعدما تأكد عدم التلازم المطلق بين أمن الدولة وتحقق أمن البشر [4].

والإنسان هو محور التنمية البشرية، فهي تنمية الإنسان من أجل الإنسان بواسطة الإنسان، أما تنمية الإنسان فتعني أن المجتمع ملزم بالاستثمار في قدرات أفراده، ليتسنى لهم أداء دورهم كاملا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدهم، وتنمية من أجل الإنسان، أي أن هذا الإنسان هو المستهدف من التنمية، ولا تحقق إلا بإشباع كل حاجاته وإتاحة الفرصة له، أما التنمية بواسطة الإنسان فتعني إشراك

(1) – تقرير التنمية البشرية 2013، على الموقع:/www. un. org/ar/esa/hdr.

(2) – تقرير التنمية البشرية 2013، المرجع والموقع السابقان.

(3) – مفهوم التنمية البشرية أعم وأوسع من مفهوم الأمن البشري، إلا أن تحقيق تقدم في أحدهما يعني إحراز نفس التقدم في الآخر. في تفصيل ذلك، انظر: محمد أحمد علي العدوي، الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة، مركز الإعلام الأمني: www. policemc. gov. bh

(4) – محمد أحمد علي العدوي، المرجع والموقع السابقان.

كل الأفراد مشاركة كاملة في الجهد التنموي[1].

إن إدخال البعد الإنساني للتنمية يجعلها تتوسع لتشمل مناحي عديدة غير الاقتصاد، ويجعل منها تنمية شاملة، إنسانية، تهتم بالتنمية الاقتصادية ولا تقتصر عليها، وأن ذلك يتحقق عن طريق التأكيد على الاعتماد المتبادل بين التنمية وحقوق الإنسان، خاصة وأن حقوق الإنسان لا تقتصر على الأغنياء فقط، بل هي للفقراء والأغنياء على حد سواء.

وعندما يكون الإنسان مهمّشا ومضطهدا، فلا ينتظر منه أن يكون له دور فعال في التنمية الفعلية، إذ لابد من أن يكون الإنسان مشاركا ومنتجا، ولن يكون ذلك دون إتاحة الفرص لإطلاق قدراته، ولابد في كل الأحوال من أن يتوفر لديه ما فوق الحد الأدنى من حقوق المواطنة، الأمر الذي يرسخ الشعور بالانتماء والإخلاص لديه، وأهم حقوق المواطنة هذه هي الحرية والمشاركة في صنع القرار[2].

خاتــمة:

تبيّن من خلال هذه الدراسة أن الفقر في إفريقيا هو أكبر تحدّ تواجهه القارة الإفريقية، ومازالت إفريقيا بعيدة جدّا عن هدف القضاء عليه، وتقليل الفجوة مع العالم المتقدم، أو على الأقل تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع.

ولا يعود السبب في ذلك إلى فقر إفريقيا كقارة، فهي من أغنى القارات طبيعيا وبشريا، إنما مردّ ذلك هو انعدام الإرادة السياسية، وهشاشة الدولة والمؤسسات الرسمية في القارة، وفساد أغلب الأنظمة، وعدم الاستقرار، وانتشار الحروب وكثرة النزاعات.

وعندما تعتمد الدول الإفريقية برامج تنموية للحد من الفقر، وبعث التنمية، فإنها كثيرا ما تفعل ذلك بالمبادلة مع حقوق الإنسان، مدعية أن تحقيق التنمية يتطلب قليلا من التضحية ببعض حقوق

(1) – أحمد بطاطاش، جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو نوفمبر 2016، ص291-292.

(2) – أسامة عبد الرحمان، "الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأية انطلاقة تنموية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)،حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت1999، ص60.

الإنسان، وهو نهج مغلوط؛ لأن التنمية ماهي إلا فعل، والإنسان هو فاعلها ومحركها ومحورها، وكل انطلاقة تنموية تهمل الإنسان سيكون مآلها الفشل.

لذلك فالتلازم المطلق ما بين ثلاثية الفقر، التنمية وحقوق الإنسان، لا ينفي إمكانية، بل ضرورة المواءمة بين المقاربات الثلاث، ويتحقق ذلك بانتهاج مسار تنموي إفريقي قائم على الحوكمة واحترام حقوق الإنسان، يعتمد على الإنسان الإفريقي وللإنسان الإفريقي.

ومن أجل ضمان حوكمة تنموية إفريقية هادفة ومستديمة، يجب على الحكومات الإفريقية أن تطور وتنوع في أدوراها، ولا تحتكر كل عملية صنع القرار، وتنفيذه، بل عليها إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وجميع أفراد المجتمع، أي الانتقال من المقاربة الحكومية المحضة إلى المقاربة الحوكمية.

وسيتحقق ذلك من خلال اعتماد مؤشرات الحوكمة من شفافية ومساءلة ورقابة ومشاركة فعلية وتمكين وإعمال القانون وتطبيق الحكم الراشد في ظل الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

1- محمد عبد الشفيع عيسى، الفقر والفقراء في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2012.

2- عيسى شيفجي، حلمي شعراوي، حقوق الإنسان في إفريقيا والوطن العربي، دراسة في المفاهيم والمواثيق والتنظيمات، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، القاهرة 1990.

3- صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت 2005.

4- عمر سعد الله، مدخل في القانون الدولي لحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر 1993.

الأطروحات:

1- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو2013.

2- علي معزوز، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في القانون، جامعة مولود معمري تيزي وزو2016.

3- أحمد بطاطاش، جدلية التنمية وحقوق الإنسان في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو نوفمبر 2016.

مذكرات الماجستير

1- بوشراب محمد أرزقي، الأمم المتحدة كإطار قانوني لجدلية السلم والتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، د. ت. م.

2-علي معزوز، الخصوصيات الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس2005.

3- عماد خليل إبراهيم، القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل 2004.

المقالات:

1- طلعت حسني اسماعيل، الفقر والتعليم، دراسة تحليلية لمؤشرات العلاقة التبادلية، دراسات تربوية ونفسية(مجلة كلية التربية)، الزقازيق، العدد85، الجزء الثاني، اكتوبر 2014، ص257

2- عزوز احمد، ضيف احمد، اسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها،معارف، قسم العلوم الاقتصادية، السنة12، العدد 22 جوان 2017، ص325-326.

3- عباس طلال، فنازي فطيمة الزهراء، تحليل ولقع الفقر والتتنمية البشرية في الدول العربية- دراسة حالة مجموعة من الدول العربية- مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 14، العدد1(2019)، ص154-155.

4- أونيا أنيادايك (O. ANYADIKE)، تباطؤ دول الجنوب في التنمية، مقال منشور في مؤلف

جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص204.

5- عبد العزيز النويضي، "حقوق مختلف عليها"،الإمعان في حقوق الإنسان، موسوعة عالمية مختصرة، تأملات فكرية، نصوص أساسية، الجزء الثاني، إشراف: هيثم مناع، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، دمشق 2003، ص61-69.

6- (Erskine Childers)، تناقضات في المساعدات المقدمة إلى العالم الثالث، مقال منشور في مؤلف جماعي بعنوان: حقوق الإنسان: معارك مستمرة بين الشمال والجنوب، إعداد وتحرير أمير سالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، الطبعة الأولى، القاهرة، 1994، ص212.

7- الأمم المتحدة، حقوق الانسان، مكتب المفوض السامي، أسئلة يتكرر طرحها بشان الحق في التنمية، صحيفة الوقائع رقم37، نيويورك وجنيف2012، ص13.

8- عبد الناصر نونة، حوكمة التنمية في مبادرة النيباد بين رهانات العمل المحلي وتحديات التفكير العالمي، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، العدد الثامن، جانفي 2016، ص334.

9- أحمد بطاطاش، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية لإفريقيا (النيباد): تحقيق التنمية ام تكريس التبعية؟ المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، عدد خاص، كلية الحقوق، جامعة بجاية 2017، ص 134-135.

10- أسامة عبد الرحمان، "الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأية انطلاقة تنموية"، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)،حقوق الإنسان العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت1999، ص60.

11- محمد أحمد علي العدوي، "الأمن الإنساني ومضمون حقوق الإنسان، دراسة في المفاهيم والعلاقات المتبادلة"، مركز الإعلام الأمني، ص11. منشور على الموقع الإلكتروني: www. policemc. GOV. bh

اتفاقيات دولية:

1- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم

المتحدة في 16 ديسمبر1966، ودخل حيز النفاذ في 3 جانفي 1976، صادقت عليه الجزائر بموجب مرسوم رئاسي 89-67 الصادر بتاريخ 16 ماي 1989، ج.ر عدد20 الصادرة بتاريخ17 ماي 1989.

إعلانات دولية:

1- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الخامسة والخمسون، 13 سبتمبر 2000، إعلان بشأن الألفية، وثيقة: A/RES/ 2/55/، ص5 و9 و10.

2- الامم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، 25 سبتمبر 2015 تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وثيقة : A/RES/70/1 ص19.

3- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،أُعتمد ونُشر على الملأ بموجب لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 217 الف(د-3)، مؤرخ في 1948/12/10، انضمت إليه الجزائر بموجب المادة 11 من دستور1963 جر عدد64، مؤرخة في 1963/09/10.

4- إعلان الأمم المتحدة حول الحق في التنمية، أُعتمد ونُشر على الملأ بموجب لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 128/ 41 مؤرخةفي 04 ديسمبر1986 .

تقارير دولية:

1- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1997، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/؛ تاريخ الاطلاع: 2021/1/10

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/13

3- الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، على الموقع:-https://www.un.org/ar/sections/issues depth/poverty/index.html تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

4- الامم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2010، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

5- الامم المتحدة، اليوم الدولي للقضاء على الفقر، حقائق وارقام على الفقر، على الموقع الالكتروني، https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty تاريخ الاطلاع 2021/1/8.

6- الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991، منشور على الموقع: www. un. org/ar/esa/hdr/. تاريخ الاطلاع: 2021/1/9

7- الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدماج مفاهيم حقوق الإنسان في سياسات وبرامج التنمية: تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب السياسيات الإنمائية، الأمم المتحدة 2012 على الموقع:www.hrbaportal.org تاريخ الاطلاع:2021/01/12.

المراجع باللّغة الأجنبية:

1 -GORAN Hayden, governance and the reconstitution of political order London: lynne runner publishers,1999 pp.180-182.

2- Martin OUKOUDA, le NEPAD, un nouvel espoir pour l'Afrique, in,le NEPAD et les enjeux du développement en Afrique, p.21.